مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية
Eissn :2600-643x Issn : 2353-0529
المجلد 1 / العـــدد: 04 (2013)، ص: 26-52

# التغير الإجتماعي ونظرياته

لطيفة طبال
قسم علم الاجتماع ، كلية الآداب والعلوم الإجتماعية -جامعة سعد دحلب البليدة

**تمهيد:**

يعدّ التغيّر الإجتماعي سمة من سمات الكون. والتغير يمس جوانب الحياة سواء منها المادية أو المعنوية، فيمس الأفراد والجماعات والمجتمعات، يمس القيم والعادات والثقافات. كما يرتبط بالتحضر والتنمية والنمو والتقدم والتكنولوجيا والإعلام وأسلوب الحكم، كما يمسّ التنشئة الإجتماعية وطريقة الحياة.

وهو عملية إجتماعية تتحقق عن طريقها تغير في المجتمع بأكمله، أي نظمه الإجتماعية كالنظام السياسي والإقتصادي والعائلي...الخ. وذلك في حدود فترة زمنية محددة وذلك نتيجة عوامل ثقافية واقتصادية وسياسية يتدخل بعضها ببعض ويؤثر بعضها في الآخر، فالتغير صفة ملازمة منذ القدم حتى اليوم، فهو صفة أساسية للمجتمعات على اختلافها سواء كانت رعوية أو زراعية أم رأسمالية أم إشتراكية، نامية أم متقدمة.

والتغير لا يسير دائما نحو التقدم أم نحو الأمام، فالتغيّر قد يكون إلى الوراء فيعدّ تخلفا، ومفهوم التغير من المفاهيم التي احتلت مكانة محورية في بناء النظرية السوسيولوجية، وسنتناول في المبحث الأول من هذا الفصل تعريف التغير الإجتماعي وخصص المبحث الثاني لتصنيف التغير، أما المبحث الثالث لخصائص عملية التغير ثم بعض مظاهر التغير الإجتماعي، ودوره في تغير القيم الإجتماعية والمبحث السادس العوامل المؤثرة في تغير القيم ثم أهم نظريات التغير الإجتماعي.

في ماهية التغير الإجتماعي Changement Social

أولا. التعريف الاصطلاحي للتغير الإجتماعي:

إنّ اصطلاح change يعني: إنتقال أي شيء أو ظاهرة من حالة إلى حالة أخرى، أو هو ذلك التعديل الذي يتم في طبيعة أو مضمون أو هيكل شيء أو ظاهرة ويقصد باصطلاح Social الشخص وعلاقاته وتفاعله مع الآخرين، أما مصطلح التغير الإجتماعي Changement Social فإنه يشير إلى تلك العملية المستمرة والتي تمتد على فترات زمنية متعاقبة يتم خلالها حدوث اختلافات أو تعديلات معينة في العلاقات الإنسانية أو في

المؤسسات أو التنظيمات أو في الأدوار الإجتماعية[1]. ويعني "التغير" الاختلاف ما بين الحالة الجديدة والحالة القديمة أو اختلاف الشيء عما كان عليه خلال فترة محددة من الزمن.

وحينما تضاف كلمة الإجتماعي، التي تعني ما يتعلق بالمجتمع فيصبح التغير الإجتماعي: التغير الذي يحدث داخل المجتمع أو التحول أو التبدل الذي يطرأ على البناء الإجتماعي خلال فترة من الزمن[2].

والمجتمع Société هو مجموعة مقعدة من العلاقات الإجتماعية لا يبقى كما هو، أي في حالة استقرار أو ثبات، ولكنه في حالة دائمة من الحركة والتطور المستمر شأنه في ذلك شأن الكائنات الحيّة تماما[3].

ويعني التغير الإجتماعي دراسة التحول أو التعديل الذي يتم في طبيعة ومضمون وتركيب الجماعات والنظام وكذا في العلاقات بين الأفراد والجماعات وكذا تلك التغيرات التي تحدث في المؤسسات أو التنظيمات أو في الأدوار الإجتماعية[4].

ثانيا. التعريف الفلسفي

يعتبر مصطلح التغير الإجتماعي مصطلحا حديثا نسبيا بوصفه دراسة علمية، ولكنه قديم من حيث الإهتمام به وملاحظته. ولقد كانت الدراسات القديمة قائمة على التفكير المجرد الفلسفي ولكنها تشكل إطارا مرجعيا للدراسات العلمية الراهنة.

حيث اعتبر الفلاسفة ظاهرة التغير حقيقة الوجود أي أن كل موجود لا بد أن يتغير وأنّ التغير لا الثبات هو الدال على وجود الموجود وعبّر عن هذه الفكرة المفكر اليوناني (هوقراطيس) في مقولته:" إن الفرد لا يستطيع أن يقول أني أعبر النهر الواحد مرتين ذلك على اعتبار أن ذرات الماء التي لامست جسمه في المرة الأولى غيرها في المرة الثانية، كما أنّ الشخص نفسه يكون قد تغير[5]". وقد أكد كثير من الفلاسفة اليونانيين حقيقة ظاهرة التغير والنمو وخاصة أرسطو الذي اعتبر التغير ظاهرة "تعم على الموجودات كافة وفي الأوقات كلها[6]".

وكانت نظرة العلماء للتغير حتى القرن الثامن عشر نظرة تشاؤمية "Pessimisme"، مبنية على الخوف من المستقبل، وأن حالة المجتمعات في القديم أفضل من الحالة الراهنة والمستقبلية، في حين أخذ العلماء ينظرون بعد ذلك التاريخ نظرة تفاؤلية "Optimisme" معتبرة حالة المجتمعات الراهنة أفضل من سابقتها، وأنّ العصر الذهبي أمامنا وليس خلفنا على حد تعبير سان سيمون Saint simon[7].

ومع بداية القرن الثامن عشر ازداد الإهتمام الكبير بموضوع التغير الإجتماعي،

وذلك بفتح الأبواب أمام عصر التنوير الأوروبي الذي أجمع مفكريه أن الإنسان قادر على تغير ظروفه الروحية والمادية فأصبح التغير اليوم من أهم المسائل التي تشغل الفكر الإجتماعي الحديث فأخذت الجهود تتجه نحو التغير من أجل تنمية هادفة[8].

ثالثا. التعريف السوسيولوجي للتغير الإجتماعي

يعرّف صلاح العبد التغير الإجتماعي "بأنه ظاهرة طبيعية تخضع لها نواميس الكون وشؤون الحياة من خلال التفاعلات والعلاقات والتبادلات الإجتماعية المستمرة والتي تفضي إلى تغير دائم[9]".

كما يعرفه أحمد زكي بدوي: "أنه كل تحول يقع في التنظيم الإجتماعي سواء في بنائه أو في وظائفه خلال فترة زمنية معينة، والتغير الإجتماعي على هذا النحو ينصب على تغير يقع في التركيب السكاني للمجتمع أو في بنائه الطبقي، أو نظمه الإجتماعية، أو في أنماط العلاقات الإجتماعية أو في القيم والمعايير التي تؤثر في سلوك الأفراد والتي تحدد مكاناتهم وأدوارهم في مختلف التنظيمات الإجتماعية التي ينتمون إليها[10].

ويشير عاطف غيث إلى التغير الإجتماعي بأنه: "التغيرات التي تحدث في التنظيم الإجتماعي أي في بناء المجتمع ووظائف هذا البناء المتعددة والمختلفة[11]". ويرى عاطف غيث كذلك أن التغيرات الإجتماعية تأتي على أشكال متعددة منها التغير في القيم الإجتماعية والتي تؤثر بطريقة مباشرة في مضمون الأدوار الإجتماعية والتفاعل الإجتماعي والتغير في النظام الإجتماعي أي في المراكز والأدوار الإجتماعية، كالإنتقال من نظام تعدد الزوجات إلى نظام وحدانية الزوج والزوجة ومن الملكية المطلقة إلى الديموقراطية...الخ، والتغير في مراكز الأشخاص يحدث ذلك بحكم التقدم في السن أو نتيجة الموت[12].

ويذهب (جنزبيرج) أنّ التغير الإجتماعي "هو كل تغير يطرأ على البناء الإجتماعي في الكل والجزء وفي شكل النظام الإجتماعي، ولهذا فإن الأفراد يمارسون أدواراً إجتماعية مختلفة عن تلك التي كانوا يمارسونها خلال حقبة من الزمن[13].

ويعرّف جي روشي "Guy rocher" التغير بأنه: كل تحول "Transformation" في البناء الإجتماعي يلاحظ في الزمن لا يكون مؤقتا سريع الزوال لدى فئات واسعة من المجتمع ويغير مسار حياتها[14].

كما يمكن تعريف التغير أنه عملية اضطرارية ومستمرة للتحول أو التعديلات التي تطرأ على أنساق العلاقات الإجتماعية[15].

هذا ويعتبر كل من حيرث "Gerth" وملز "Mils" أن التغير الإجتماعي هو التحول الذي يطرأ على النظم الإجتماعية، وقواعد الضبط الإجتماعي التي يتضمنها البناء

الإجتماعي في مدة معينة من الزمن[16].

والتغير الإجتماعي كما يعرفه روجرز "Rogers": "هو العملية التي يحدث من خلالها تغير وتبديل البنيان والوظيفة الإجتماعية للنظم الإجتماعية"، وقد يحدث ذلك من خلال المخترعات والمبتكرات الجديدة، ومنها ما يحدث بسبب الفياضنات، الحروب والثروات الداخلية، كما تكون عملية التغير الإجتماعي مخططة أو غير مخططة، كما تكون عملية التغير الإجتماعي مخططة أو غير مخططة وكما يذكرها Roger يكون مصدرها إما خارجي أو داخلي[17].

**تعقيب:**

من خلال التعاريف السابقة نلاحظ أن أغلبها تتفق في النظرة العامة لمفهوم التغير –رغم وجود إختلافات بسيطة- فتعتبره تحولا في الناحية الثقافية والمادية البسيطة والفكرية

وفي أنماط العلاقات بين الأفراد والمجتمعات وفي الوظائف والأدوار الإجتماعية وفي الأنظمة وفي القيم والعادات وفي الأدوات التي يستخدمها المجتمع في فترات زمنية محددة وفي أساليب توظيفها، أي تغير يشمل كل جوانب الحياة الإجتماعية لأنه ليس من السهل على المفكرين التمييز بين تغير وآخر، كما لا يمكن حدوث تغير اجتماعي إلا في ضوء وجود مجموعة من العوامل المسببة للتغير والتي تشمل العوامل المتعلقة بالفرد، العوامل الفكرية، الثقافية، الجغرافية، التاريخية، السكانية، الإتصال، والتكنولوجيا...الخ.

هذا وإنّ نظرة المفكرين الأوائل للتغير الإجتماعي كانت عامة ولم ينتبه إلى القوانين التي تحكم هذا التغير بينما أخذ التفكير اليوم يتجه إلى التحكم في عملية التغير وتوجيهها بدلا من توصيفها، وكان لتقدم العلم أكبر الأثر في ذلك[18].

**المبحث الثاني: تصنيف التغير الإجتماعي**

إنّ علماء الإجتماع صنفوا مفهوم التغير الإجتماعي إلى عدّة مفاهيم كلها مرتبطة ومتعلقة ومشتقة منه، لأن بهذا التصنيف يمكن أن نفهم أكثر مفهوم التغير الإجتماعي، لأنها مصطلحات مشابهة له، وإن اختلفت في المضامين مثل التقدم الإجتماعي، التطور الإجتماعي، التخلف، التحديث، التنمية الإجتماعية، التغير الثقافي، الصيرورة الإجتماعية (العمليات الإجتماعية...الخ)، وفيما يلي بعض المفاهيم المرتبطة بالتغير الإجتماعي[18]:

1. التقدم الإجتماعي:

وهو مفهوم ثاني جوهري مرتبط بالتغير ومرادفا له، وهو يشير إلى الصيرورة المباشرة ذات الإتجاه الإجتماعي، قد جاء ذلك واضحا في كتابات أوغبست كونت (August Conte) وكوندرسه (Condorcet) وتيرجو (Turgot) وغيرهم، والذي يعني: حركة تسير نحو الأهداف الموضوعية التي تنتهي إلى نفع[19] أي اتجاه ضد الركود والإستقرار بل التعامل مع المجتمع من خلال العلوم الطبيعية وهي جركتها الدائبة ذات الفائدة والمنفعة للمجتمع. إنّ فكرة التقدم من نقيض التوازن والإستقرار، حيث يشير غلى التغير المعبر عن التحولات التدريجية والبطيئة المستمرة لتصل إلى المستقبل وهذا ما قاله روبرت نسبت (1980) عالم الإجتماع امريكي وحسبه للتقدم عدّة خصائص منها ما يلي[20]:

1. وجود فكرة الزمن الذي لا يقبل الرجوع لأنه سائر من الماضي عبر الحاضر متجها نحو المستقبل بشكل مستقيم ومتضمن الإستمرارية.

2. وجود فكرة موجهة أو ذات اتجاه معين لا يتضمن التكرار والإعادة.

3. فكرة الصيرورة التراكمية التي تتقدم خطوة خطوة بشكل تدريجي ومتسلسل أو باسلوب ثوري يقفز قفزات نزعية.

4. وجود فكرة التحسين المسبق يحصل في كل مرحلة من مراحل التقدم، وكل مرحلة تكون افضل من السابقة، حتى يصل إلى مرحلتها الأخيرة المليئة بالرفاهية والحرية والعدالة والمساواة. هنالك من يعرف التقدم بأنه تطور الحياة العقلية للإنسان وتزايد قدرة الإنسان على التحكم في الطبيعة، كما أنه تبني أنماط جديدة من الفكر والسلوك يتقبلها المجتمع ويرى فيها فرصة سانحة لتحقيق آماله في حياة أفضل[21].

ومن أمثلة التقدم وسائل النقل التي تطورت عبر مراحل التاريخ حيث كان الحيوان هو الوسيلة الوحيدة للتنقل من مكان إلى آخر، فظهرت العربة، السيارة، الطائرة ومختلف الوسائل الأخرى، والتي اختصرت الزمن وقرّبت المسافات، كذلك سرعة إرسال الرسائل عن طريق جهاز الفاكس بدلا من البريد، وظهور الهاتف والهاتف النقال والتلفزيون وجهاز الكومبيوتر والأنترنت، وتطور العلاج والدواء والعمليات الجراحية وسعة المعرفة وعمقها، ومن الناحية الإقتصادية تطورت الزراعة والتجارة والمنشآت الصناعية ووفرة رؤوس الأموال، واتساع الأسواق الداخلية والخارجية...الخ، ومن الناحية الإجتماعية والثقافية إرتفاع مستوى المعيشة وارتفاع نسبة التعليم، وتوفر الرعاية الإجتماعية من تعليم وصحة وإسكان وترفيه، التحرر من العادات الضارة

كالشعوذة والخرافات، والإنفتاح على الأفكار الجديدة، و العالم الخارجي بما يعود بالفائدة على الفرد والمجتمع، أما من الناحية السياسية كإقامة مجتمع آمن يتمتع بالحرية والديموقراطية وبعيد عن القهر والحقرة والتعسف...الخ.

والتقدم تناوله الكثير من العلماء والفلاسفة، ففي القرون الوسطى كانت هناك بعض العناصر قدمت إضافات جديدة لفكرة التقدم مثل بوناردو وروجر بيكون (1214-1292) حول تطور البشر عبر مراحل متصلة، وفي مرحلة النهضة ظهرت كتابات عن التقدم مثل كوندرسيه (1743-1794) الذي وضع عشر مراحل لتطور الأمم الذي أكد على العلم والمعرفة في تطور الأمم. وفي القرن التاسع عشر ظهرت كتابات تقدم الأدب والفلسفة والعلم عبر كتابات أوغيست كونت الذي كتب عن التقدم الفكري عبر مراحل ثلاث وهربرت سبنسر الذي كتب عن تطور المجتمعات وكارل ماركس، وماكس قيبر الذي حدد اتجاه التقدم نحو العقلانية ثم إميل دوركايم (1858-1917) الذي كتب في موضوع نظام تقسيم العمل والتقدم...الخ[22]، وبالتالي فإن نظريات التقدم تطورت مع ظهور الثورة الصناعية وقد اتجهت جهود المفكرين في بحث مشكلة التقدم نحو التركيز على عوامل التقدم.

وهكذا نرى بأن مفهوم التقدم كما يعرفه هوبهاوس (Hobhouse) بأنه نمو اجتماعي للجوانب الكمية والكيفية في حياة الإنسان، وكاريف (Karoyer) يعرّفه بأنه: تطور تدريجي بدل على نمو المجتمع وتصاحبه مؤشرات تدل على مدى التقدم[23].

والتقدم قانون إنساني بمعنى أنه لا يوجد إلا في المجتمع الإنساني، ذلك أن الإنسان هو الكائن الوحيد الذي يمكن أن يتقدم اي يرتقي في حياته من حالة إلى حالة أعلى[24].

نستنتج مما سبق أنّ التقدم يأخذ التدرّج الجزئي يذهب إلى حالات أفضل وأحسن كالتقدم العلمي والإختراعات والنظريات وكل ما كان ذا منفعة للبشرية والذي تراكم بشكل بطيء عبر الزمن إلا أن هناك من يرى أن التقدم المفاجيء والذي يؤدي إلى إنفجار كبير يؤدي على تغير المجتمع بالكامل مثل الثورة العلمية أو الثورة الشاملة[25].

كما أن التقدم لم يكن دائما هو سمة الشعوب والمجتمعات بسبب الحروب والقتل والصراعات والإرهاب وانتشار الفقر والمجاعة في كثير من المجتمعات وارتفاع معدل الجرائم والإنحرافات السلوكية وتدهور المبادىء والقيم وانتشار الظلم والحقرة واللامساواة وانتشار الخرافات والأنانية والفردية وعدم الشعور بالإنتماء...الخ.

إنّ مثل هذه القيم السلبية هي التي أصبحت سائدة في المجتمع، مما دفع بعدد من المفكرين وعلماء الإجتماع البحث عن قيم جديدة وإعادة الإعتبار إلى القيم القديمة والتي تمثل خصوصيات المجتمع المتقدم ومنهم المفكر (طارق حجي) الذي قدم في كتابه بعنوان "قيم التقدم" مجموعة من أهم قيم التقدم نلخصها فيما يلي[26]:

قيمة الوقت أو تقدير الوقت وقيمة الإتقان والتي تعني الجودة وتكون في مرحلة التخطيط والتنفيذ ثم المراجعة والتي تبرز المتميزين من أفراد المجتمع، ثم قيمة التعددية وتعني تعدد الثقافات والأراء واساليب الحياة والتي تؤدي إلى أن يجترم الفرد آراء وتوجهات الآخرين، ويؤدي ذلك على توسيع قيم احترام الغيرية، وقيمة نقد الذات فمن أكبر أدوات البناء ومن مجموع العقول الناقدة يتشكل النجاح والتميز، كذلك قيمة العلم لأن بالعلم تتقدم الأمم وتبنى الحضارات[27]. فهذه القيم حسب المفكر طارق حجي أنها قيم التقدم وهي التي ينبغي أن تغرس في المناخ الثقافي والتعليمي، وبها يمكن أن يحقق التقدم الإداري وانها قيم تنتمي إلى الإنسانية فحسبه التقدم والتحضر والتمدن وسائل لا تحققها الأموال ولا تبلغها الثروات الطبيعية وإنما تحققها منظومة القيم الشائعة في المجتمع من قاعدته على قمته[28].

وما هو حاصل في المجتمعات العربية ومنها الجزائر أن التخلف راجع بالدرجة الأولى على الإضطراب السائد في النسق الإجتماعي للقيم سواء عند الأطفال أو الكبار، وبلورة قيم اجتماعية جديدة.

واندثار أو تكاد تندثر أغلب القيم الإجتماعية الإيجابية التي كانت محافظة على النظام الإجتماعي، وتماسكه وعدم تعرضه للتفكك والإنهيار وهذا بتأثير عوامل مختلفة منها داخلية وخارجية، منها سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية سنتعرض لبعضها بالتفصيل في المبحث السادس. وذلك مثل قيم الإبتكار، التضامن، التعاون، مشاركة الآخرين في أفراحه وأحزانه، إحترام الآخر ورأي الآخر، واحترام الكبيرة طاعة الوالدين، التسامح، عدم التعصب، رفض قيم الأنانية والإنتهازية، ونبذ الآخر، نبذ العنف والإرهاب، قيمة الحياء والحشمة، العدل، الشجاعة، الكرم، الصدق، الوفاء، الإخلاص، الأخوة، الصداقة الحقة، الضيافة، العطف والإحسان على الآخرين احترام المواعيد والأمانة...الخ، كلها قيم وغيرها أصبحت مفقودة أو تكاد من المجتمع الجزائري والعربي، فكيف نستطيع أن نقول أن المجتمع يعرف دائما تقدما والواقع ينفي ذلك ومنه نرى أن هناك اختلاف بين مفهوم التقدم والتغير لأنّ التقدم يحمل معنى التحسن المستمر نحو الأمام أو يسير في خط صاعد في حين التغير قد يكون تقدما أو تخلفا، وبالتالي فالتغير هو

المصطلح الذي يتوافق مع واقع المجتمعات لأنّ هذه الأخيرة ليست دائما في تقدم مستمر بل يصيبها التخلف كما يصيبها التقدم.

2. التطور الإجتماعي:

مفهوم التطور يعني النمو البطيء المتدرج الذي يؤدي إلى تحولات منتظمة ومتلاحقة، تمر بمراحل مختلفة ترتبط فيها كل مرحلة لاحقة بالمرحلة السابقة[29].

ويعرفه معجم علم الإجتماع: أنه العملية التي بموجبها تحقق المجتمعات الإنسانية نموا مستمرا مرورا بمراحل متلاحقة مترابطة[30]، ولقد برز هذا المفهوم بشكل واضح في القرن التاسع إثر النجاح الذي حققته علوم الحياة والتي أدّت إلى ظهور نظرية التطور "لداروين" الخاصة بتطور الكائنات الحية والتي فتحت الباب أمام مختلف العلماء والمفكرين للبحث عن اصول مختلف الظواهر الإجتماعية تأصل الحضارة، اللغة والدولة...الخ[31]، وهكذا فقد استعمل مفهوم التطور الإجتماعي بشكل واسع في العلوم الإجتماعية وفي علم الإجتماع بشكل خاص في وصف التحولات التي طرأت على المجتمع الذي شبه الكائن الحي، كما جاء عند هربرت سبنسر (H.spencer) الذي يشير على تطور المجتمع على غرار تطور الكائن العضوي، حيث عرّف التطور بأنه "إنحدار سلالي معدل على نحو معين[32]".

أما تايلور (Taylor) يقول: نجد أن التماثل الذي يسود في الجانب الأكبر من الحضارة يمكن إرجاعه إلى التأثير المتماثل للأسباب المتماثلة، بينما نلاحظ من ناحية أخرى أن الدرجات المتفاوتة للتماثل يمكن أن تعتبر مراحل للنمو أو التطور تمثل كل منها محصلة تراث سابقة وهي بصدد أداء دورها المناسب في تشكيل أحداث المستقبل[33]، وقد أشار العديد من المفكرين المحدثين على الفروق القائمة بين نظرية البيولوجية والنظريات المختلفة في التطور الإجتماعي. وبالتالي فكرة التطور سيطرت على مختلف مجالات الفكر، وغيرت أنماط التفكير السائدة حينذاك وهدمت الكثير من الأفكار والمعتقدات والفلسفات، كما أصبحت أسلوبا في فهم الإنسان والمجتمع عن طريق ما يعرف باسم: "المماثلة البيولوجية[34]".

وفي هذا الصدد بين ويليام أوجيبرن (w.Ogburn): أنّ المحاولات المبذولة للكشف عن قوانين الوراثة والتنوع والإنتخاب في تطور النظم الإجتماعية، لم يفسر إلا القليل من النتائج الحيوية والهامة[35]، وهكذا يمكن حصر مفهوم التطور الإجتماعي في التحول المنظم من أشكال البناء الإجتماعي البسيطة إلى الأشكال الأكثر تعقيدا، إعتمادا على

المماثلة العضوية التي شبه بها المفكرين الإجتماعيين التطور في الحياة الإجتماعية بالتطور البيولوجي للكائنات الحية[36].

مما سبق يمكن ملاحظة أن هناك اختلاف واضح بين التطور العضوي والتطور الإجتماعي، فالأول هو حتمي ويسير في خط مستقيم أما الإجتماعي والثقافي يسير وفق تأثير عوامل مختلفة كالعامل السياسي والإقتصادي والثقافي والإجتماعي والتاريخي والسكاني...الخ، والتطور كما يحدث في العناصر المادية والفكرية للمجتمعات يحدث أيضا في ثقافة المجتمعات، فتتطور العادات والتقاليد والقيم، فثقافة المجتمعات نمت مع الزمن وبصورة متزايدة التعقيد.

هذا ويعتبر كوندرسيه (Condorcet) 1743-1794 "أن التطور أمر ضروري وعملية مستمرة، وأن الحياة الإجتماعية قد تطورت من مرحلة الصيد ثم الرعي والزراعة تليها مرحلة العلوم والفلسفة اليونانية ومرحلة الحضارة الرومانية، ثم مرحلة الجمود العلمي ومرحلة اختراع الطباعة، ثم تأتي مرحلة التحرر الفكري والإصلاح الديني، بعدها مرحلة الثورة الفرنسية وأخيرا المرحلة التي ستحقق السعادة للجميع[37].

إنّ المراحل التي ذكرها كوندرسيه ليست بالضرورة هي المراحل التي مرت بها كل المجتمعات، وبالتالي لا نستطيع اعتبار أن التطور يسير وفق هذه المراحل العشر، وبالنسبة للمرحلة العاشرة والتي فيها تكون السعادة للجميع الواقع ينفي ذلك لأن كثير من المجتمعات –وإن لم تكن كلها، ولكن بنسب متفاوتة- تعرف مشاكل إجتماعية متعددة وانحرافات سلوكية وتدهور القيم الثقافية التقليدية وبروز قيم جديدة، كما تعرف الحروب والصراعات، وتعرف القتل والتدمير والإرهاب والتخلف والمجاعة وتفشي الأمراض والأوبئة، وحتى المجتمعات المتقدمة والتي تعرف تطورا بارزا في الناحية المادية والتكنولوجية والعلمية إلا أنها فقدت كثير من القيم الروحية والإنسانية، فأصبحت تسود فيها قيم الأنانية والإنتهازية والفردانية والظلم والسيطرة واللامبالاة بألم الآخرين...الخ. ومن هنا نلاحظ أن التطور الإجتماعي هو الآخر عرف التخلف فلهذا يعد مفهوم التغير هو أنسب مفهوم يعبر عن واقع المجتمعات وأكثر واقعية من مفهوم التطور الإجتماعي.

3. مفهوم التنمية الإجتماعية (Développement Social):

يعرّفها أحمد زكي بدوي: "بأنها الجهود التي تبذل لإحداث سلسلة من التغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع وذلك بزيادة قوة أفراده على استغلال الطاقة المتاحة على أقصى حد ممكن لتحقيق أكبر قدر من الحرية والرفاهية لهؤلاء الأفراد

بأسرع من معدل النمو الطبيعي[38]"، ويعرفها حسن سعفان: "بأنها الجهود المنظمة التي تبذل وفق تخطيط مرسوم للتنسيق بين الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة في وسط إجتماعي معين، بقصد تحقيق مستويات أعلى للدخل القومي والدخول الفردية، ومستويات أعلى للمعيشة والحياة الإجتماعية في نواحيها المختلفة كالتعليم والصحة والأسرة والشباب، ومن ثم الوصول إلى تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية الإجتماعية[39].

كما تعني التنمية "التحريك العلمي المخطط للعمليات الإجتماعية والإقتصادية من خلال إيديولوجية معينة من أجل الإنتقال بالمجتمع من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب الوصول إليها والوصول بالمجتمع إلى أعلى درجات التقدم[40].

وحتى نستطيع فهم التنمية الإجتماعية لا بد من توضيح الفرق بين التنمية والنمو. فالنمو هو "عملية النضج التدريجي والمستمر للكائن وزيادة حجمه الكلي أو أجزائه في سلسلة من المراحل الطبيعية ويتضمن النمو تغيرا كميا وكيفيا، كما يطبق على المجتمعات والأفراد[41]. والنمو الإجتماعي: هو عمليات التغير الذي يلحق بالبناء الإجتماعي عن طريق التطور الطبيعي والتحول التدريجي[42]. ويختلف النمو (Croissance)عن التنمية (Dévelopement) كون النمو تلقائي بينما تخضع التنمية للإرادة البشرية ومجهود الإنسان[43]. كما أن النمو يشير إلى عملية الزيادة الثابتة أو المستمرة التي تحدث في جانب معين من جوانب الحياة، أما التنمية فهي عبارة عن تحقيق زيادة سريعة تراكمية دائمة عبر فترة من الزمن[44]، فمثلا الزيادة الثابتة في النسبة المئوية للمتعلمين والمتعلمات إلى مجموع السكان هو من النمو، أما التنمية فتحصل في التعليم في مرحلة النمو الإجتماعي السريع وخلال فترة زمنية ممتدة من الزمن.

وقد اهتم عدد من العلماء بإستخدام مفهوم النمو عند تحليلهم لعملية التغير الإجتماعي والتاريخي ومن بينهم "دوركايم" و"سبنسر"، وهذا ما جاء في كتابتهما عن تفسيرهما لعملية النمو السكاني والتغيرات الإجتماعية التي تحدث نتيجة النمو[45]، فهناك علاقة وثيقة بين التغير والنمو وبين النمو والتنمية فالظواهر والأشياء حينما تنمو لا بد وأن تتغير خلال عملية النمو إلا أنّ النمو يكون بطيئا وتدريجيا وهو أقرب ما يكون إلى التغير الكمي منه إلى التغير الذي يسبق التنمية والتي تشمل على النمو وعلى التغير... والتغير بدوره اجتماعي وثقافي كما هو إقتصادي وهو كيفي كما هو كمي[46].

هذا وقد استخدم مفهوم النمو ليشير إلى عملية التنمية خاصة عند عقد نوع من المقارنة بين النمو الإقتصادي الذي حدث في المجتمعات الغربية والتنمية التي عرفتها المجتمعات النامية، وهذا ما جاء في تحليلات "ماكس فيبر" عندما سعى لاستخدام كلمة النمو والتنمية لمعرفة الظروف التاريخية ونوعية التفاعل والسلوك البشري لدراسة عمليات معينة من التغير الإجتماعي[47].

كما يمكن استخدام مصطلح التنمية للإشارة إلى النمو المعرفي والثقافي، ومن خلاله تتحدد كيفية سيطرة الإنسان على البيئة الطبيعية عن طريق استخدام التكنولوجيا، كما يمكن استخدامه في التنمية الإقتصادية بتنشيط الإقتصاد القومي وتحويله من حالة الركود وذلك بالتحول إلى إقتصاد الصناعة، ولهذا اعتبرت الزيادة السنوية الملموسة في إجمالي الناتج القومي ومتوسط دخل الفرد المرتفع من المؤشرات الأساسية للتنمية[48].

خصائص التغير الإجتماعي

إنّ التغير الإجتماعي يمتاز بعدّة مميزات وخصائص يمكن إدراج أهمها في النقاط التالية:

- إنّ التغير الإجتماعي حقيقة وجودية فضلا أنه ظاهرة عامة وخاصية أساسية تتميز بها نشاطات ووقائع الحياة الإجتماعية.

- كما أنه ضرورة حياتية للمجتمعات البشرية فهو سبيل بقاؤها ونموها وبه يتهيأ لها التكيف مع واقعها، كما يتحقق التوازن والإستقرار في أبنيتها وأنشطتها، وعن طريق التغير الإجتماعي تواجه الجماعات متطلبات أفرادها وحاجاتهم المتجددة[49]

- التغير ظاهرة كونية فهو سنة الحياة وقانونها[50].

فالإنسان لا يستقر على حال، فإذا كان كذلك اعتراه الملل ولذلك لا بد من التجديد والتغير. وللتغير الإجتماعي عند جي روشي (Guy Rocher) أربع خصائص هي[51]:

1- التغير الإجتماعي يصيب البناء الإجتماعي أي يؤثر في هيكل النظام الإجتماعي في الكل أو الجزء والذي يحدث أثرا عميقا في المجتمع.
2- وهو الذي يطرأ على بناء الأسرة وعلى النظام الإقتصادي أو السياسي...الخ
3- يكون التغير الإجتماعي محددا بالزمن يبدأ في فترة زمنية معينة وينتهي في فترة زمنية محددة حتى يقترن الماضي بالحاضر والوقوف على مدى التغير.
4- يتصف التغير الإجتماعي بالديمومة والإستمرارية وذلك من أجل إدراك التغير والوقوف على أبعاده.

لأن التغير الذي ينتهي بسرعة لا يمكن فهمه وإن كان هذا لا يعني أن درجة التغير الإجتماعي واحدة دائما في جميع العصور وفي كل المجتمعات، فهناك فترات تاريخية معينة تميزت ببطء التغير الإجتماعي، وهناك أيضا فترات من التاريخ تميزت بسرعة هذا التغير الإجتماعي[52]. فمن خصائص التغير الإجتماعي أن هناك مجتمعات أسرع في تغيرها وتطورها من مجتمعات أخرى. كما تعتبر عملية التغير الإجتماعي طبيعية تحدث في كافة المجتمعات المتقدم منها والبدائي ولا تختلف المجتمعات الإنسانية من هذه الناحية إلا من حيث درجة ومدى التغير ذاته[53].

كما يعدّ التغير الإجتماعي هو ذلك التغير والإختلاف في أدوار الأفراد التي يقومون بها في المجتمع من مرحلة زمنية إلى مرحلة زمنية أخرى، وما يطرأ على هذه الأدوار من تغيرات وتعديلات من حيث الدرجة والسرعة، أي أنّ التغير الاجتماعي صفة أساسية من صفات المجتمع وهو صفة لا يمكن أن تخضع لإرادة معينة، بل نتيجة لتيارات اجتماعية وعوامل ثقافية وسياسية يتداخل بعضها في بعض ويؤثر بعضها في بعض[54].

فمثلا التغيرات التي شهدها المجتمع الجزائري على مستوى القيم كانت نتيجة لعدّة عوامل متداخلة، فتغيرت الأدوار والوظائف، فبعد ما كان للأب سلطة على أبنائه على سبيل المثال: أصبح للأبناء حرية للخروج على هذه السلطة، خاصة إذا كانت هذه السلطة لردع الأبناء عن الانحرافات السلوكية وبالتالي انهارت كثير من القيم خاصة منها القيم الأخلاقية، كما أنّ معيار السلطة الخاصة بالآباء قد تأثر بخروج المرآة إلى العمل وعدّة عوامل أخرى.

نظريات التغير الإجتماعي :

لقد تناول كثير من العلماء ظاهرة التغير الإجتماعي ووضعوا لها نظريات والتي أصبحت بمثابة الإطار التصوري الذي يوجه الباحثين والمتخصصين عند دراستهم للتغير الإجتماعي، سواء من الناحية النظرية أو الواقعية. وهذه النظريات قطعت أشواطا كبيرة في فهم ظاهرة التغير الإجتماعي، رغم تعددها واختلاف الآراء حول مجرى التغير الإجتماعي وأسبابه إلا أنها قد نجحت في تحقيق قدر كبير من النضج العلمي[55]وسلطت الضوء على هذه الظاهرة وجعلتها أكثر وضوحا وشفافية. وتوجد العديد من النظريات التي اهتمت بدراسة التغير الإجتماعي إلا أننا سنتناول البعض منها والتي لها صلة بدراستنا وهي كما يلي:

أولا. نظرية التطورية

## التغير الاجتماعي ونظرياته

ترجع أصول الفكر التطوري لإسهامات العديد من الفلاسفة والمفكرين وتصورهم للمراحل المتعاقبة التي ينتقل خلالها المجتمع الإنساني، ثم مراحل التطور المجتمعي التي سجلها فيكو وكوندرسيه (Vico et condorcet) والتي تتمثل أيضا في إسهامات الفلسفة الإجتماعية والرصيد الفكري الذي وفرته الفلسفة الهيجيلية التي أكدت على مراحل نمو العقل أو الروح الجمعي عبر التاريخ، ثم إسهامات التي وفرتها الفلسفة الوضعية والمراحل التي حددتها لتطور المجتمع الإنساني وميتافيزيقا قانون الحالات الثلاث، وما جاء به علماء الإجتماع والأنتروبولوجيا في القرن السادس والسابع عشر حيث رأوا فيها حولهم أنماطا ذات درجات متفاوتة من التخلف والتقدم[56].

ولقد ظهرت النظريات التطورية من خلال الاعتقاد بأن المجتمعات تسير في مسار واحد محدد سلفا عبر مراحل يمكن التعرف عليها[57]، ولقد ركز الفكر التطوري على عنصر واحد من عناصر الحياة الاجتماعية أو الثقافية وتحديد المراحل الزمنية التي سارت فيها المجتمعات وفقا لهذا العنصر، وهكذا مال بعض التطوريين إلى التركيز على الجوانب الإقتصادية كالقول بأنّ المجتمعات مرّت بمرحلة الصيد ثم مرحلة الرعي ثم مرحلة الزراعة، ومال بعضهم الآخر إلى التركيز على الأسرة كمؤسسة إجتماعية فقالوا بتحول الأسرة من الأسرة المشاعية إلى الأسرة ذات النسب الأمومي إلى الأسرة ذات النسب الأبوي[57]، وهذا ومال بعض التطوريين على النظر للتطور الكلي في البناء الإجتماعي والثقافي وتحديد المراحل بشكل كلي، ومنها إسهامات أوجست كونت (Auguste Conte) عن تطور المجتمعات ونظرية ماركس (Marx) في التحول من المجتمع المشاعي إلى المجتمع الإقطاعي إلى المجتمع الرأسمالي إلى المجتمع الإشتراكي ونظرية لويس مورجان (Morgan) عن التحول من المجتمع البدائي إلى المجتمع البربري إلى الحضارة ونظرية سبنسر (Spencer) في التحول من المجتمع العسكري إلى المجتمع الصناعي، ذلك التحول الذي يصاحبه تحول من حالة التجانس إلى حالة اللاتجانس غير المستقر[58].

كما تمثلت إسهامات كل من باخوفن (Bachoffen) وسير هنري مين ( Sir Henry Mean) عن نظم القرابة وتطورها وأشكالها الأصلية[59]. ويرى هنري مورجان (H.Morgan) في كتابه المجتمع القديم سنة 1877 أنّ مراحل التطور التكنولوجي ونظم القرابة ترتبط بمختلف المؤسسات الإجتماعية والسياسية ولقد استنتج على أساس من المعطيات التاريخية أنّ الثقافة تتطور في مراحل متتابعة وأن ترتيب هذه المراحل هو ترتيب حتمي وأن محتواها محدد لأن العمليات العقلية تتشابه بين الناس في ظل ظروف متشابهة في المجتمعات المختلفة، وقد وصف تقدم النوع الإنساني من خلال ثلاث

مراحل رئيسية للتطور: المرحلة البدائية والمرحلة البربرية ومرحلة المدينة، كما يؤيد موجان أن كل مرحلة من مراحل التطور التكنولوجي ترتبط بعلاقة متبادلة مع تطورات مميزة في الأسرة والدين والنظام السياسي وتنظيم الملكية[60]. ومن النظريات التطورية نظرية الخط المستقيم ونظريات التغير الدائرية:

1- نظرية الخط المستقيم: والتي تمثل التغير الذي حصل ويحصل للمجتمعات الإنسانية على شكل خط مستقيم في اتجاهه منها:

أ. نظرية فريناند تورنيز (Ferdinand Tonnies): تصّور تغير المجتمع الإنساني من المرحلة المحلية لتصل إلى المرحلة العامة فقط، إذ وصف حالة المجتمع المحلي كالآتي: الأسرة فيه يسيطر عليها الرجل والمتقدمين في السن وهي من النوع الممتد (الأجداد، الأبناء، الأحفاد في مسكن واحد)، ويكون اختيار الزوج عن طريق الأهل، أما الفرد يرث تمييزا اجتماعيا من خلال عضويته الأسرية، وإذا قام الفرد بعمل منحرف فالإثم يقع على كافة أفراد الأسرة. والإقتصاد في هذا المجتمع يكون زراعي يخضع لمؤثرات المناخ وغلى طرائقه الشعبية، وذاكرة المسن تلعب دورا مهما في نقل تراثهم من الأجيال السالفة على الحاضرة كذلك يسود هذا النوع من المجتمعات تضامن إجتماعي قوي، بسبب الروابط الدموية والقرابية وبتأثير وسائل الضبط الإجتماعي الشديد التأثير عليهم وتحكمهم العادات والتقاليد والآداب العامة والدين فالأفراد يشعرون بالمعية ومتجانسون ويتصفون بالطيبة والعاطفة الزائدة والتلقائية في اتخاذ القرار أكثر من العقلانية. هذا النوع من المجتمعات يعتبرها تونيز (Tonnies) مرحلة أولية يتغير بعدها على مرحلة المجتمع العام الذي يقابل المجتمع الحضري أو الصناعي الحديث الدينامي في طبيعته الذي يمتاز بالتحضر. والأسرة تكون مسيطرة وموجهة من قبل الرجل وقيم اختيار شريك الحياة من قبل الشريكين أنفسهم ويكون عدد أفراد الأسرة قليلا ويكثر الطلاق.

أما الإقتصاد فيكون قائما على أساس نظام تقسيم عمل متخصص ومتفرع، وينتشر التعليم، ويخضعون لقانون رسمي وعلاقاتهم الإجتماعية تكون سطحية ونفعية ومصلحية لأنها غير قائمة على الروابط القرابية لذا لا تتميز بالمتانة لأنها علائق انحرافية ولها مصالحها الخاصة[61]. وما يمكن ملاحظته على هذه النظرية أن توفير وضع مرحلتين فقط لتغير المجتمع من المحلي إلى العام ولكل منهما خصائصه وكأن كل المجتمعات تمرّ بنفس هذه النظرية حينما نجد بعض المجتمعات ومنها العربية عموما والجزائر على وجه الخصوص متمسكين بكثير من القيم التقليدية حتى بعد انتقالهم إلى مرحلة التحضر

ويبحثون عن آليات التكيف للتغير الحاصل في تلك المجتمعات حتى يجمعون بين التقليد والحداثة.

ب. نظرية إميل دوركايم (Emile Durkheim): تظهر أفكار دوركايم عن التغير الإجتماعي في تحليلاته المتعددة التي تعتمد على فكرة التطور الإجتماعي المستمر، كما قسّم المجتمع الإنساني على مجتمعات بسيطة (آلية) ومجتمعات مركبة (عضوية) أي تغير المجتمع الإنساني من مرحلة التضامن الميكانيكي على التضامن العضوي، وحاول أن يوضح طبيعة التغير الذي يبحث على البناءات الأساسية لهذه المجتمعات وتأخذ طابعا واحدا وهو التغير من البسيط على المعقد والمركب. يشمل هذا التغير على كل من البنايات الإجتماعية وأنساق العلاقات وأنماط السلوك، وتغير العادات والتقاليد والنسق التسلطي وبناءات السلطة من العرف إلى القانون الرسمي[62].

وقد وصف حالة التضامن الميكانيكي معبرا عن الشعور الجمعي لأن كافة أفراده متجانسون عقليا وأدبيا ومشتركون في معتقدات واحدة وعندهم نظام تقسيم عمل قائم على العمر والجنس المتصف بالبساطة والمتضمن علائق إجتماعية منسوجة من خلال الروابط القرابية المتصفة بالمتانة التي لا تحلّ ولا تنكسر وشعورا جمعيا قويا وولاءا للضمير الإجتماعي الذي لا يسمح لهم بالتعبير عن حريتهم الفردية أو مواقفهم الشخصية بعد هذه المرحلة ينتقل المجتمع على مرحلة جديدة تتصف بالتضامن العضوي الذي يقابل المجتمع الحديث المتصف بالعلاقات الجزئية والجانبية المعتمدة على المصلحة الذاتية والوظيفية المهنية ولا يوجد أي أثر للأواصر القبلية والقرابية، وفي ضوء ذلك تكون العلاقات الإجتماعية سهلة الإنحلال مما يفسر بأنّ الشعور الجمعي فيه ضعيف الأمر الذي يسهل على الفرد أن يعبّر عن حريته الفردية وموقفه الشخصي بدون مجاملة وتردد، ويكون فيه نظام تقسيم العمل مبني على التخصص المهني الدقيق الذي يصاغ من خلال الإنجاز والكفاءة والتخصص، وهذا ما يخلق تشعبات متنوعة في بناءاته مما يجعل منه شكلا مركبا[63].

جـ نظرية جارلس كولي (G. Cooly):

لقد صوّر التغير الإجتماعي من خلال تحوله من مرحلة الجماعات الأولية إلى الثانوية، ففي المرحلة الأولى "الجماعة الأولية وصفها على أن حجمها صغير، أي أن عدد أفرادها يكون قليلا وإن علاقة أفرادها تكون وجها لوجه ومن النوع الشخصي لأنها لا تقام على أساس القرابة أو الصداقة أو الجيرة وتكون العضوية فيها إلزامية، بينما حينما يتغير المجتمع إلى المرحلة الثانية، يمكن وصف الجماعة الإجتماعية فيها بالجماعة

الثانوية التي تتصف بحجم كبير وتكون علاقة أفرادها من النوع الرسمي والذاتي والمؤقت لأنها تقوم على أسا المواقع الرسمية التي يشغلها الأفراد، وهذا يشير إلى أن عضوية الأفراد فيها تكون اختبارية وليست إلزامية ومن النوع المتخصص بنشاط مهني محدد الذي بدوره يخلق نظام تقسيم عمل مركب ومتخصص متخذا شكلا هرميا تضع فيه أفرادها حسب اختصاصها وكفاءتها[64].

2. نظريات التغير الدائرية:

يذهب أصحاب هذه النظريات إلى أن التغير يتجه صعودا وهبوطا في تموجات على شكل أنصاف دوائر متتابعة وبنظام مطرد، بحيث يعود المجتمع من حيث بدأ في دورة معينة وجاءت بعض هذه النظريات لتؤكد أنّ التغير يحدث في بناء أو نظام أو مجتمع واحد والبعض الآخر يتصور أنّ التغير يحدث في جميع البناءات والنظم والمجتمعات في نفس الوقت ومن بين أصحاب النظريات الدائرية نذكر ما يلي:

أ. نظرية إبن خلدون 1332-1402م:

يعتبر إبن خلدون من أصحاب التغير الدائري إذ يرى أنّ المجتمع الإنساني كالفرد يمرّ بمراحل منذ ولادته حتى وفاته وأنّ للدول أعمارا كالأشخاص سواء بسواء، وعمر الدولة في العادة ثلاث أجيال والجيل أربعون سنة، فعمر الدولة إذن مائة وعشرون سنة[65]، تعتبر دورة الحياة بأنها متكررة ومنتظمة وأنها تشبه دورة نمو أعضاء الجسد البايولوجية التي تمر في مرحلة النمو والنضج والشيخوخة، وهناك حلقة دائرية للنهج السياسي أو للنظام السياسي يأخذ مداه الزمني ثلاثة أجيال وفي هذه الأجيال الثلاثة يمر المجتمع بمراحل ثلاث هي[66]:

1.مرحلة النشأة والتكوين: وهي مرحلة البداوة، ويقتصر الأفراد فيها على الضروري من أحوالهم المعيشية، وتتميز هذه المرحلة بخشونة العيش، وتوحش الأفراد وبسالتهم كما تتميز بوجود العصبيات.

2.مرحلة النضج والإكتمال: وهي مرحلة الملك، وفيها يتحول المجتمع من البداوة إلى الحضارة، ومن الشظف إلى الثورة والخصب، ومن الإشتراك في المجد إلى انفراد به وفيها يحدث تركيز السلطة في يد شخص أو أسرة أو أمة واحدة بعد إذ كانت عامة وشائعة.

3.مرحلة الهرم والشيخوخة: وهي مرحلة الترف والنعيم أو الحضارة وفيها ينسى الأفراد عهد البداوة والخشونة، وتسقط العصبية، ويبلغ الترف ذروته، وبنشوء الحماية والمدافعة، ويؤدي النعيم بالدولة إلى الإنقراض والزوال تسبقه حالة من الضعف والإستكانة وفساد الخلق وتسمى الإضمحلال وينهي الأمر بالمجتمع إلى الهرم. وفي نفس

تلك المراحل نجد تغير الروابط الإجتماعية والتضامن والتماسك الإجتماعي في الحياة اليومية كما يلي:

- في مرحلة النشأة والتكوين ينمو بقوة التماسك والتضامن بفعل الظروف القاسية لحياة البدو في الصحراء.
- في مرحلة النضج والإكتمال: تظهر القاعدة الثقافية المحلية وتنمو بشكل مطرد ويسمى الرباط الجمعي متفككا ويضحى التماسك الإجتماعي هزيلا.
- في مرحلة الهرم والشيخوخة: تنهار الروابط الإجتماعية انهيار كامل وتتشتت الجماعات التي يتضمنها المجتمع الكبير الأمر الذي يؤدي إلى نشوء روابط اجتماعية جديدة[67].

ب. نظرية أوزفالد سبنجلر (Osuold Spengler):

لقد قدّم نظريته في التغير في كتابه سقوط الغرب وانهيار الغرب والذي شبه الحضارات بحياة الكائنات الحية، التي تمر بمرحلة الشباب ثم الرشد فالشيخوخة، وقد درس سبنجلر سبع حضارات وحاول أن يستكشف عوامل صعودها وهبوطها وتبين له أنها جميعا مرت بمراحل إنشاء ونمو ونضج، ثم انحدار[69] تتغير المجتمعات كما يتغير الإنسان من كونه يولد بسرعة ليصل إلى النضج الكامل والذي يسميه بالعصر الذهبي، ثم يشيخ ويموت وقد طبق هذا النموذج على المدينة الغربية[69].

جـ نظرية ارنولد توينبي (A.Toynbee)

ويمثل أفضل معرفة لتلك النظريات الدائرية ويتضح ذلك بصورة جلية في كتابه الشهير دراسة التاريخ الذي حاول فيه البحث عن الأسباب العامة لإرتقاء وانحدار الحضارات فقام بتحليل إحدى وعشرين حضارة من الحضارات التي وجدت في تاريخ الشعوب وحاول أن يصل إلى معرفة القوانين العامة التي تتحكم في قيامها وتطورها وانحلالها، فقد أجمل توينبي طبيعة الإنهيار الحضاري في النقاط التالية:

الأولى: إخفاق الطاقة الإبداعية في الأقلية المبدعة وعندئذ تتحول تلك الأقلية إلى أقلية مسيطرة.

الثانية: ترد أغلبية المجتمع على طغيان الأقلية بحسب الولاء لهذه الأقلية وعدم محاكاتها.

الثالث: يستتبع فقدان الثقة بين أقلية المجتمع الحاكمة وأغلبية المحكومة ضياع وحدة المجتمع الإجتماعية وانهياره[70].

ولقد توصل (توينبي) إلى أنّ المجتمعات تمر من المرحلة البدائية إلى المرحلة الحضارية، ويرجع كل التغيرات التي تحدث في الحضارات إلى العامل الديني، الذي يأخذ

أحيانا الطابع الثوري أو التقدمي ويعمل على حدوث تغيرات شاملة في المجتمع كما أكد على أهمية العوامل البيئية والمادية التي تؤدي إلإنتقال المجتمعات وتغييرها وحدوث وازدهار الحضارات كما أ، مجيء الحضارات جاء نتيجة لرغبة الإنسان وتحديه للظروف والمواقف الصعبة[71].

هـ نظرية فيكو (Vico):

وظهر في مرحلة النهضة أو مرحلة التنوير، الذي قال بأنّ الحياة الإجتماعية تتكرر في كل حقبة تاريخية مع ظهور بعض الظواهر الجديدة مع بعض التعديلات وهي تأخذ ثلاث مراحل هي[72]:

1. المرحلة الدينية أو الآلهية: وفيها يرجع الناس كل شيء إلى الآلهة.
2. المرحلة البطولية: وفيها يرجعون كل شيء إلى العظماء والأبطال.
3. المرحلة الإنسانية: وفيها أصبحت الجماهير أو الشعوب هي المحرّك الحقيقي لكل شيء.

ويؤدي منطق نظريته إلى أن الإنسانية لا تستقر ولكنها تسير سيرا دائريا، فعندما تستقر فترة معينة في المرحلة الأخيرة سرعان ما تعود إلى المرحلة الأولى ولكن بشكل مغاير وبصورة أكثر رقيا، أي أن آخر طور من هذه الأطوار إنما يمهد للطور الأول ولكن يشكل أرقى ولذلك أطلق على نظريته قانون النكوص[73].

وما يمكن أن يقال عن النظرية التطورية أنها تركز الإهتمام الرئيسي على انتقال الوحدات الكلية وانبثاقها عبر المراحل المتعاقبة دون أن تعطي اعتبار لتحليل التغير وتوضيح تفاعله داخل هذه الوحدات الكلية، ودون بذل أي جهد لربط الأسباب أو العوامل الخاصة بالتفعلات الجزئية بعملية انتقال أو تطور الوحدة الكلية العامة، كما أنّ هذه النظرية لم تحاول دراسة عمليات التغير في أي أشكال البناءات المعاصرة بالرغم من معاصرته لكثير من التغيرات، وذلك لأن اهتمامهم الرئيسي كان على العمليات الإنتقالية الرئيسية ومن ثم فقد اعتبروا الوحدات المعاصرة لهم وحدات لا تنتابها أية تغيرات ما دامت لا تخضع لعملية التغير والإنتقال الرئيسية[74].

ومن الأخطاء التي وقعت فيها هذه النظرية إذ بينما تتخذ من المجتمع الإنساني الشامل وحدة دراستها التي ترسم لها مسارات التطور ومراحله بالإستناد إلى عوامل معينة مجدها تستمد معطياتها المؤكدة لفروضها من واقع جزئي، ومجتمعات محددة ثم تحاول تعميم مجموعة التعليمات التي تصل إليها من خلال هذا الواقع الجزئي المحدد على واقع متباين لا يتجانس مع الواقع الأصلي الذي جردت عنه هذه التعميمات[75].

ثانيا. النظرية السيكولوجية الإجتماعية:

ترتكزُ هذه النظرية على دور الفرد في التغير الإجتماعي وعلى دور الأفكار التي يحملها الأفراد في تغير أنماط الحياة ومسارها، فالأفراد هم الذين يغيرون وهم الذي يتغيرون، فحسب هذه النظرية العوامل النفسية اجتماعية هي العوامل التي تخلق التغير الإجتماعي، وهي التي تدفع المجتمع إلى الحركة، وقد تبلور هذا الإتجاه من خلال أعمال ماكس فيبر وتطور فيما بعد في صياغات حديثة أخرى[76]:

1. نظرية فيبر (Weber) 1864-1920:

يرى فيبر أن الرأسمالية الصناعية قد ظهرت إلى الوجود بسبب الحالة السيكولوجية التي ظهرت في أروبا الغربية في القرن السادس عشر والتي ترتبت على انتشار النزعة البروتستنتية. لقد أدت هذه النزعة إلى خلق روح رأسمالية لأنها أدت إلى ظهور التفكير العقلاني الرشيد بحيث أصبحت العقلانية هي الأساس التي تنهض عليه الحياة الإجتماعية[77]. هذه النزعة العقلانية وما تحمله من قيم مثل الأمانة والشرف والتقشف هي التي خلقت الدافعية للإنجاز والعمل والربح كما خلقت الدافعية نحو ازدراء الحياة المليئة بالمتعة وهكذا استطاعت أن تضع أساس قيام روح الرأسمالية التي ترتبط بالسعي الدائم نحو تحقيق الربح وتعظيم الربح، فهي تهتم بتنشئة الفرد تنشئة عقلية وتمنح المهنة قيمة كبيرة وتقدس العمل وتجعله نوعا من العبادة أو الواجب المقدس، فإنها بذلك تملك نفس البذور الفكرية للرأسمالية[78].

لقد سعى فيبر لتأكيد أفكاره بطرق عديدة ليؤكد على الدور الذي تلعبه نوعية خاصة من القيم في إحداث تغير إجتماعي معين، والتي تتمثل في نظام قانوني إداري متميز، الكفاءة الفنية والمنافسة الحرة وضبط النفس والإبتكار والتجديد وهذه هي خصائص للرأسمالية الغربية الحديثة التي تختلف في طبيعتها عن الرأسمالية التقليدية[79].

2. نظرية المجتمع: ديفيد كليلاند (D.Meclelland)

لقد أكد على أن عملية التنمية الإقتصادية سواء في المجتمعات القديمة أو الحديثة تظهر دائما بناء على الحاجة إلى الإنجاز وهذه الحاجة هي التي تدفع المجتمع إلى التغير لأنه ينمي القدرات الإبداعية وتخلق فيه دافعية قوية للإنجاز، وبناء على ذلك فقد رفع ماكليلاند شعارا يقول فيه استثمر في صناعة رجل ولا تستثمر في صناعة طائرة[80].

ويفترض ماكيلاند أن الحاجة إلى الإنجاز تعدّ المحرك الأساسي لعملية التغير الإجتماعي، والتعرف على حجم التغير في مجتمع ما يكون بالتعرف عليها من خلال

إحصاء عدد الأفراد المنحرفين في أنشطة تنظيمية، كما يفترض ما كليلاند أن ثمة علاقة بين الحاجة إلى الإنجاز وبين أساليب التنشئة الإجتماعية، فالدوافع يمكن اكتسابها بالتعلم، ولذلك فإن ما يتعلمه الفرد من دفع في بداية حياته يؤثر تأثيرا كبيرا على مجرى سلوكه نحو المستقبل، ولذلك فإنّ المجتمعات التي تفقد دوافع الإنجاز عليها أن تركز على عمليات التنشئة الإجتماعية لكي تخلق الأفراد القادرين على تحمل المسؤولية وعلى مواصلة تحقيق الأهداف بقدر كبير من المثابرة والإنجاز. ومن بين الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية أنها بالغت في إبراز العوامل النفسية في إحداث التغير الإجتماعي ونظرتها إلى الدافعية للإنجاز على أنها العامل الوحيد المحرك للنمو الإقتصادي والتغير الإجتماعي.

والواقع يؤكد عكس ذلك، فهناك من الأفراد الذين يتعلمون تحت ظروف ثقافية تقليدية يمكن أن يحققوا إنجازات اقتصادية وغير اقتصادية. فكما لعامل التنشئة دور في عملية التغير الإجتماعي هناك عامل أخرى كالتدريب وتغيير الإتجاهات فيمكن عن طريق عمليات التدريب المستمر أن تخلق في الأفراد دور الإتجاهات التقليدية اتجاهات جديدة تدفعهم نحو مزيد من تحقيق النمو الإقتصادي، وخلق فرص جديدة للعمل ورفع مستوى المعيشة ومن ثم تخلق لديهم دافعية قوية للإنجاز[81].

ثالثا. النظرية الوظيفية والتغير الإجتماعي:

يذهب أغلب الوظيفيين إلى أن هناك عوامل متعددة ترتبط فيها بينها ارتباطا وظيفيا تسهم في تشكيل المجتمع وتغيره. وترى الوظيفة أنّ التغير الإجتماعي يطرأ على البناء الإجتماعي ثم يتبعه تغير وظيفي من أجل تحقيق وجود النسق ذاته، إلا أن الوظيفة ترى أن التغير في الوظائف لا يتبعه تغير في البناء الإجتماعي، كما أنّ آلية التغير تأتي من عوامل خارجية وعوامل داخلية[82]. ترى الوظيفة أن البناء الإجتماعي للمجتمع الذي يكون الأفراد فيه الوحدات الأساسية وهم يرتبطون ببعضهم عن طريق مجموعة من العلاقات الإجتماعية وهذه العلاقات متكاملة ويرجع استمرار البناء الإجتماعي إلى التفاعل الإجتماعي للوحدات عن طريق القيام بوظائفهم من خلال أدوارهم الإجتماعية.

وتؤكد الوظيفة على الجانب المعياري للحياة الإجتماعية من خلال نظرتها إلى الفعل الإجتماعي كسلوك ينطوي على توجيه قيمي وتحدد المعايير الثقافية، فهي تعتبر المجتمع نظاما أخلاقيا في جوهره. وتحدث عملية التغير حينما يعجز النظام عن تلبية أهداف ومتطلبات وحداته، فالنظام الإقتصادي المنزلي حينما يظهر قصوره عن تلبية الأهداف المطلوبة يأتي نظام مختلف بديلا عنه يحقق أهداف وحداته وفي هذه الحالة يقوم الأفراد بتأدية وظائف مختلفة عن تلك الوظائف في النظام القديم، فالنظام

الزراعي التقليدي المبني على العمل العائلي والتعاون والإنسجام يصبح بلا جدوى مقارنته بالنظام الرأسمالي المبني على التنافس فتدخل متغيرات عديدة كالتغير في القيم وأنماط السلوك الأخرى، مما يؤدي إلى إعادة البناء من جديد، أي إعادة التوازن والإستقرار إلى النظام[83].

وتذهب الوظيفة على أن تغير النسق إنما يكون تدريجيا وليس فجائيا وترى الوظيفة في التغير السريع، والجذري ظاهرة شاذة لأنّ الأساس عندهم يكون التغير بطيئا وهي تميز بين التغير بإختلاف المجتمعات من صناعة أو نامية، حيث ترى أنّ التغير البطيء من صفة المجتمعات النامية عموما[84]، ويؤخذ على هذا الإتجاه أنه اتجاه محافظ يحاول الإبقاء على النظام الذي انبثق منه، من أجل تفسير التغير الإجتماعي في الوقت الذي يفسر فيه الأستاتيك الإجتماعي في مقولات عن حفظ التوازن في المجتمع، من خلال تدعيم نسق القيم والتنشئة الإجتماعية، واعتبار الخروج عن ذلك عملا شاذا، فالعمل الشاذ هو العمل اللاوظيفي، أما العمل الذي يدعم النسق الإجتماعي فهو عمل وظيفي[85].

ويؤكد الموقف الوظيفي على أن واقع التغير واقع جديد مفسر لذاته، بمعنى أنه لفهم هذا التفاعل فإنه من الضروري التركيز على التناول المتزامن لبناء التغير، وأن نجعل من طراز تفاعلات التغير السائد إطار الفهم والتفسير، ولقد أكد الموقف الكثير من الرواد الوظيفيين، فمالينوفسكي (Malinowski) مثلا في دراسته التغير في المجتمع الإفريقي الذي أثارته الثقافة الأوروبية يؤكد أن واقع التغير واقع جديد فيه من الظواهر ما لا ينتمي لأي من الثقافتين، واقع يمتلك حتمية ثقافية لا هي بالإفريقية ولا هي بالأوروبية، ثم يؤكد أن ظواهر كالتمييز العنصري، وأساليب جذب العمال الأفارقة إلى العمل والتخلي عن فائض العمل الإفريقي ظواهر ليس لها أصولها في أي شكلي الثقافة هذا بالإضافة إلى أن القانون وعلاقات التعاون والنسق السياسي تمثل وقائع جديدة لا تنتمي للثقافات الأم ولا تفهم بالرجوع المباشر لأي منها، بل يجب أن تدرس كافة عمليات وتفاعلات التغير وفقا لأسس حتميتها الخاصة[86]. وعليه تبقى النظرية الوظيفية مفسرة للثبات الإجتماعي أكثر منها نظرية مفسرة للتغير الإجتماعي[87]. وما يمكن التعليق عليه أنّ المجتمع الجزائري يعمل على تثبيت القيم التقليدية رغم كل التغيرات التي شهدتها خلال حقبة تاريخية طويلة، والقيم التي تغيرت وحلت محلها قيم بعيدة عن خصوصية هذا المجتمع ما هي إلا نتاجا لتغير الأدوار والمكانات وتخلّي كثير من المؤسسات عن وظائفها التقليدية والتي أحدثها التغير الإجتماعي.

الخاتمة :

يعدّ التغير الإجتماعي قانون طبيعي وحتمي وأنه حقيقة وجودية وظاهرة عامة وخاصة أساسية تتميز بها نشاطات ووقائع الحياة، والتغير يطرأ على الظاهرة الإجتماعية خلال فترة زمنية محددة التي يمكن ملاحظتها وتقديرها وهي تحدث بفعل عوامل عديدة كما يحدث التغير في طبيعة البناء الإجتماعي وفي النظم وفي الأجهزة الإجتماعية كما يشمل أيضا التغيرات في المعتقدات والقيم والإتجاهات والمواقف.

وعلى ضوء ذلك شغل موضوع التغير الإجتماعي العديد من العلماء الباحثين في مجالات متنوعة من تخصصاتهم، وهناك تنوع في المقاربات عند معالجتهم للتغير، فبعضهم يرى أنّ المجتمعات تسير في مسار واحد وركزوا على عنصر واحد من عناصر الحياة الإجتماعية والثقافية وحاولوا تحديد المراحل الزمنية التي سارت فيها المجتمعات وفقا لهذا العنصر، والبعض الآخر ركز على الأسرة كمؤسسة اجتماعية ومنهم من ركز على العامل الإقتصادي..الخ كما ركز آخرون على دور الفرد في التغير الإجتماعي ودور الأفكار التي يجملها الأفراد في تغير أنماط الحياة ومسارها وأنّ العوامل النفسية والإجتماعية هي العوامل التي تخلق التغير الإجتماعي.

وطائفة أخرى ترى أن هناك عوامل متعددة ترتبط فيما بينها ارتباطا وظيفيا تسهم في تشكيل المجتمع وتغيره. إلا أن الإتفاق حول العوامل الحاسمة في حدوثه تبقى موضوع جدل ونقاش، وبالنسبة لموضوع دراستنا التغير الإجتماعي يمثل ديناميكية طبيعية حتمية عرفته جميع المجتمعات وبه يقاس نسبة تقدم أو التخلف الذي يعرفه هذا أو ذاك المجتمع.

فالتغير يمسّ جميع البنى الإجتماعية وأساسا يحدث تغير ولو بطيئا على مستوى سلم القيم، فتبدأ كترتب أولويات وفق الضرورة والحاجة، فما كان غير مقبول في فترة زمنية يصبح عاديا في فترة أخرى، فعلى أساسه تتشكل الذهنيات والسلوكيات على مستوى كل الفئات الإجتماعية، فعوامل التغير تساهم في تغير القيم، فهناك قيم داخلية وأخرى قيم متحولة، فمن العوامل التي تلعب دور أساسيا في تشكيل نسق القيم وهو العامل التكنولوجي والعوامل الإجتماعية والثقافية للمجتمع، وقد تناولنا التغير من أجل الأغراض المنهجية والعلمية وذلك لفهم آليات التغير في المجتمع الجزائري.

**الهوامش:**

1- محمد عمر الطنوبي، **التغير الإجتماعي**، منشأة المعارف بالإسكندرية جلال حزي وشركاه، جامعة الإسكندرية ج.م.ع، جامعة عمر المختار ليبيا، 1996، ص52.

2- محمد الدقس، **التغير الإجتماعي بين النظرية والتطبيق**، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 1987، ص15.

3- محمد عمر الطنوبي، مرجع سابق، ص52.

4- نفس المرجع، ص52.

5- Robert A.Nisbet, **Social change and history**, oxford university press, London, 1969, pp 15-20.

6- Ibid pp 20-29.

7- محمد الدسق، **التغير الإجتماعي بين النظرية والتطبيق**، مرجع سبق ذكره، ص23.

8- ذهبية أوموسى، **المسنين في مركز العجزة**، دراسة ميدانية في كل من مركز دالي إبراهيم وديار الرحمة ببئر خادم، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علم الإجتماعي الثقافي، جامعة البليدة، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، السنة الجامعية 2004/2003، ص124، غير منشورة.

9- إبراهيم العسل، **الأسس النظرية والأساليب التطبيقية في علم الإجتماع**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان 1997، ص75.

10- أحمد زكي بدوي، **معجم مصطلحات العلوم الإجتماعية، لنجليزي فرنسي عربي**، مكتبة لبنان ساحة رياض الصلح، بيروت 1982، ص382.

11- محمد عاطف غيث، **التغير الإجتماعي والتخطيط**، دار المعارف ط2 القاهرة، 1966، ص25.

12- محمد الدسق، **التغير الإجتماعي بين النظرية والتطبيق**، مرجع سبق ذكره، ص18.

13- أحمد النكلاوي، **التغير والبناء الإجتماعي**، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة 1968، ص8.

14- Guy Rocher, **le changement social, Introduction à la sociologie générale**, Ed H.M.H.Paris 1968, p19.

15- السيد عبد العاطي السيد، **المجتمع والثقافة والشخصية**، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، بدون سنة، ص83.

16- أحمد النكلاوي، مرجع سبق ذكره، ص8.

17- محمد عمر الطنوبي، **التغير الإجتماعي**، مرجع سبق ذكره، ص

18- محمد الدقس، مرجع سبق ذكره، ص14.

19- محمد الدقس، مرجع سبق ذكره، ص 23.

20- معن خليل العمر، **التغير الإجتماعي**، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، عمان الأردن، 2004، ص51.

21- نفس المرجع، ص ص 52-53.

22- عد الهادي الجوهري وآخرون، **دراسات في التنمية الإجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999، ص ص 17-18.

23- معن خليل العمر، مرجع سبق ذكره، ص 54.

24- حمد الدقس، مرجع سبق ذكره، ص 27.

25- محمد عمر الطنوبي، **التغير الإجتماعي**، مرجع سبق ذكره، ص 107.

26- معن خليل العمر، مرجع سبق ذكره، ص 56.

27- صلاح البيومي، **التنشئة والشخصية للطفل بين الواقع والمستقبل**، قرأ 680، دار المعارف، بدون سنة، ص 109.

28- طارق حجي، قيم التقدم، دار المعارف، 2001، ص ص 41-48،

29- نفس المرجع، ص 21.

30- محمد الدقس، مرجع سبق ذكره، ص 28.

31- نفس المرجع، ص 28 نقلا عن : Mitchell G. Duncan: A dictionary of sociology, Lontdlege & Kegan paul. London 1968.

32- أوموسى ذهبية، مرجع سبق ذكره، ص 127.

33- محمد علي محمد وآخرون، **دراسات في التغير الإجتماعي**، دار الكتب الجامعية الإسكندرية، 1974، ص35.

34- نفس المرجع، ص 35.

35- محمد أحمد الزغبي، **التغير الإجتماعي**، دار الطليعة للنشر والطباعة، بيروت، 1978، ص38.

36- محمد علي محمد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 35.

37- عبد الله محمد عبد الرحمان، **علم الإجتماع النشأة والتطور**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 1999، ص 355.

38- محمد عمر الطنوبي، **التغير الإجتماعي**، مرجع سابق، ص86-87.

39- أحمد زكي بدوي، **معجم مصطلحات العلوم الإجتماعية**، انجليزي-فرنسي-عربي، مرجع سبق ذكره، ص 384.

40- حسن سعفان، **اتجاهات التنمية في العالم العربي**، مطبعة التقدم الجزائر، 1983، ص 224.

41- محمد الدقس، مرجع سبق ذكره، ص 35.

42- أحمد زكي بدوي، مرجع سبق ذكره، ص187.

43- نفس المرجع، ص 384.

44- معن خليل العمر، مرجع سبق ذكره، ص 68.

45- عبد الله محمد عبد الرحمان، **علم الإجتماع النشأة والتطور**، مرجع سبق ذكره، ص 355.

46- حسن عبد الباسط محمد، **التنمية الإجتماعية**، مكتبة وهبة، مصر 1982، ص ص85-86.

47- عبد الله محمد عبد الرحمان، مرجع سابق، ص 356.

48- معن خليل العمر، مرجع سبق ذكره، ص 68.

49- أحمد الخشاب، **التغير الإجتماعي**، القاهرة، 1981، ص 6.

50- محي الدين مختار، **محاضرات في علم النفس الإجتماعي**، دار النشر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص262.

51- Guy Rocher, Op.cit, p.p. 21-22.

52- محمد عمر الطنوبي، التغير الإجتماعي، مرجع سبق ذكره، ص 52.

53- نفس المرجع، ص 52.

54- صلاح العيد، **التغير الإجتماعي**، مرجع سبق ذكره، ص 40.

55- دلال ملحس استبتية، **التغير الإجتماعي والثقافي**، مرجع سبق ذكره، ص118.

56- محمد الجوهري وآخرون، **التغير الإجتماعي**، دار المعرفة الجامعية، 2000، ص 15.

57- دلال ملحس استبتية، **التغير الإجتماعي**، مرجع سبق ذكره، ص 124.

58- نفس المرجع، ص 124.

59- بوتومر، ت ب، **تمهيد في علم الإجتماع** تـ: محمد الجوهري وزملائه، دار المعارف، القاهرة، 1982، ص 115.

60- محمد الجوهري وآخرون، **التغير الإجتماعي**، مرجع سبق ذكره، ص72

61- دلال ملحس استبتية، **التغير الإجتماعي والثقافي**، مرجع سبق ذكره، ص 126.

62- Tonies Fredinand, **Community and Society**, Ruitenback Hendrik M (ed) varieties of classic social throyr e p dutton and co Inc. New york pp 137-147.

63- عبد الله محمد عبد الرحمان، **علم الإجتماع النشأة والتطور**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص 372.

64- معن خليل العمر، **التغير الإجتماعي**، مرجع سبق ذكره، ص 225.

65- نفس المرجع، ص ص 225-226.

66- عبد الله رشدان، **علم اجتماع التربية**، مرجع سبق ذكره، ص 281.

67- محمد الهادي عفيفي، **التربية والتغير الثقافي**، مكتبة لأنجلو المصرية، القاهرة، 1975، ص17.

68- معن خليل العمر، مرجع سبق ذكره، ص 228.

69- عبد الباسط محمد محسن، **علم الإجتماع**، مكتبة غريب، القاهرة 1982، ص 523.

70- معن خليل العمر، مرجع سبق ذكره، ص227.

71- عبد الباسط محمد محسن، مرجع سابق، ص 525.

72- عبد الله محمد عبد الرحمان، **علم الإجتماع النشأة والتطور**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص 364.

73- عبد الباسط محمد حسن، مرجع سبق ذكره، ص 52.

74- عبد الله رشدان، **علم اجتماع التربية**، مرجع سبق ذكره، ص 282.

75- محمد الجوهري وآخرون، **التغير الإجتماعي**، مرجع سبق ذكره، ص 73.

76- نفس المرجع، ص 74.

77- دلال ملحس استيتية، **التغير الإجتماعي والثقافي**، مرجع سبق ذكره|، ص ص 148-149.

78- Weber M, The Protestant Ethies & the spicit of S cribness, Ny 1985.

79- السيد الحسني، **التنمية والتخلف، دراسة تاريخية بنائية**، دار قطري بن الفجاءة، الدوحة، 1986، ص 34.

80- كمال التابعي، **تغريب العالم الثالث**، دار المعارف، القاهرة 1993، ص 79.

81- Mccland, D.C, **Etal Motivating Economie Développement**, free press Ny 1973, p 162.

82- دلال ملحس استيتية، **التغير الإجتماعي والثقافي**، مرجع سبق ذكره|، ص 153.

83- محمد الدقس، **التغير الإجتماعي بين النظرية والتطبيق**، مرجع سبق ذكره، ص 172.

84- نفس المرجع، ص 174.

85- نفس المرجع، ص177.

86- محمد الجوهري وآخرون، **التغير الإجتماعي**، مرجع سبق ذكره، ص 82.

87- محمد الدقس، مرجع سابق، ص 177.